



Original Article

العملات المشفرة تاريخها وحكمها

Virtual Currencies: its History and Islamic RuleAbdulmajid Obaid Hasan Saleh^{a*} & Ameen Ahmed Abdullah Qasem Al-Nahari^b^a Assistant Professor, Institute of Islamic Banking and Finance, IIUM, Gombak^b Senior Lecturer (Ph.D), Department of Fiqh and Usul, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Kuala Lumpur

* Corresponding author, email; alnahari1977@um.edu.my

ملخص:

ظهرت النقود الافتراضية كأحد أشكال النقود الرقمية، وتمتلك نفس خواص النقود الورقية في البيع والشراء والتبادل التجاري الدولي، لكنها بدون كيان مادي ملموس، وبدون رقابة مركزية، وقد تطورت قيمة هذه العملة خلال ثلاثين عاماً تقريباً، وكان لانتشار هذه العملات إشكاليات تؤثر على مفهوم التبادل الشرعي، من التوغل في القمار، والغش، كما تقود إلى تفويض من هيمنة البنوك المركزية وسياساتها النقدية والمالية، بما يؤثر سلباً على الاقتصاد الحقيقي، وما يصحب ذلك من مخاطر تؤثر على حياة الناس على المدى المتوسط، بالتزامن مع مستوى الانتشار للعملات الافتراضية، فكان من الأهمية بمكان تصور واقع النقود الافتراضية والخصوص إلى أن القول بمنع التعامل بهذه العملة هو الأظهر والأولى بناء على المخاطر الناتجة عنها، وهو ما يتطابق مع النظر الشرعي والمقاصدي.

الكلمات المفتاحية: النقود الافتراضية، التكوين، التأصيل، الحكم الشرعي

ABSTRACT

Virtual money emerged as a form of digital money, and it has the same features of paper money in terms of selling, purchasing and international trade exchange without any material tangible entity or central censorship. The value of this currency has developed over approximately thirty years. The spread of this currency created problems that affect the concept of shar'i (legitimate) exchange such as incursion into gambling, cheat, etc.; and lead to the decline of the central banks' dominance as well as their monetary and financial policies. Consequently, it negatively affects the real economy in addition to the risks which influence the life of middle class people to the extent that the virtual currencies spread. Hence, it was crucial to understand the reality of virtual money. This paper concludes that the view, which prohibits dealing with this currency, is sounder and better due to the dangers resulted from it. This opinion accords with the shar'i and maqasidic viewpoint.

Keywords: virtual money, bitcoin, authentication, shari'ah ruling.

المقدمة

ساهمت الثورة الالكترونية الحديثة في ابتكار نقود ووسائل دفع إلكترونية جديدة، حتى ظهر ما يسمى (النقود الافتراضية) أحد أشكال النقود الرقمية، يتم تبادلها عبر الانترنت، تمتلك نفس خواص النقود الورقية في البيع والشراء والتبادل التجاري الدولي، لكنها بدون كيان مادي ملموس، وبدون رقابة مركزية، وقد مرت هذه العملات بتدرج تاريخي خلال ثلاثين عاما تقريبا، وتطورت قيمتها تطورا ملموسا، وكان لانتشار هذه العملات إشكاليات تؤثر على مفهوم التبادل الشرعي، لا بد من بيانها، والوقوف عليها، وما يصحب ذلك من مخاطر تؤثر على حياة الناس على المدى المتوسط، بالتزامن مع مستوى الانتشار للعملات الافتراضية، فكان من الأهمية بمكان تصور واقع النقود الافتراضية، وبيان التكييف الشرعي لهذه العملات ومعرفة حقيقة النقود الافتراضية وهل تعتبر أداة لتغذية الاقتصاد الحقيقي أو الوهمي وما الآثار الناتجة عن استعمال هذه النقود وصولا إلى الحكم فيها من خلال النظر الشرعي المقاصدي، وسيتبع الباحثون المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى حقيقة الحكم الشرعي فيها.

تاريخ العملات الرقمية والمشفرة

مرت العملات المشفرة بتدرج، وتسلسل جاء نتيجة جملة من الجهود والمحاولات التي أوصلت العملات الى ما هو عليه اليوم، وتاريخ هذا القطاع طويل وليس وليد الأمس أو منذ سنوات قليلة كما يعتقد معظم الناس، كأبي مجال أو قطاع أو منتج هناك سلسلة من أحداث الفشل يليها النجاح والإنطلاق الحقيقي.

خوارزمية (RSA)

بالعودة إلى عام 1977 ظهرت خوارزمية RSA وهي من اختراع الثلاثي ليونارد أدلمان و آدي شامير و رونالد ريفست في معهد ماساتشوستس للتقنية والتي أعلن عنها حينها وتم نشر ورقة اختراعها، وهي في اختصارها تتكون من 3 أحرف هي الأحرف الأولى لأسمائهم.¹

وفائدة الخوارزمية في التشفير هو الآتي:

1- تعتبر النواة التي بنيت عليها عمليات التشفير.

2- كانت منطلق تسمح بتلقي الأموال والإيرادات عن طريقها.

أول عملة الكترونية مشفرة

في عام (1993) اخترع عالم الرياضيات ديفيد تشوم ECASH ، وهي تعتبر أول عملة مشفرة، ثم كلال هذه الجهود بعمل شركته DigiCash وعمل على التعاقد مع التجار، لكن المشروع لم يكتب له النجاح، لتأخر مستوى الوعي بالتجارة الإلكترونية، وعدم تناميها، فلم يتمكن من إقناع التجار بالمشروع.²

1 Calderbank (2007-08-20). "The RSA Cryptosystem: History, Algorithm, Primes" (PDF). تمت أرشفته من الأصل (PDF) في 13 ديسمبر 2016.

2 David (1983). "Blind signatures for untraceable payments" (PDF). Advances in Cryptology ، Chaum Proceedings of Crypto. 82 (3): 199-203

اختراع نظام للحد من البريد المزعج (Hashcash)

عملية التطور لم تتوقف فقد قاد المخترع آدم باك بتطوير واختراع نظام للحد من البريد المزعج، وقام بدمجه مع الخوارزمية المشفرة، وشفرة العملات الرقمية ويدعى Hashcash وهذا الاختراع ساعد في حماية وحفظ العمليات ، مما فعل عملية التشفير.³

وجلاس جاكسون يطلق الذهب الإلكتروني (1996)

- وهي عملة رقمية على أساس اللامركزية كاستخدام العديد من العناصر التي نجدها في البيتكوين وتعرض هذا النظام لهجوم قوي ، وأطلق جاكسون الذهب الإلكتروني "إي-جولد" عام 1996، لتكون بمثابة عملة خاصة دولية تتداول بشكل مستقل بعيداً عن الضوابط الحكومية، وذلك من خلال فتح حساب على موقع الشركة "إي-جولد".⁴

اختراع البتكوين

في شهر أكتوبر 2008 نشر ناكاموتو ورقة تضم أعمال وأهداف عملة البتكوين، وقد سببت الورقة قلقاً في بعض الأوساط، لما انطوت عليه من شرح لطريقة تحويل الأموال من دون الحاجة لمؤسسة مالية، وخارج سيطرة السلطات الوطنية والدولية.

- "البلوك شين" هو بمثابة سجل للمعاملات في العملة الافتراضية بتكوين، والذي يتيح تبادلاً آمناً للمواد القيمة كالأموال أو الأسهم أو حقوق الوصول الى البيانات، دون حاجة لوسيط أو نظام تسجيل مركزي لمتابعة حركة التبادل، في يناير 2009 قام ناكاموتو بتعدين 50 قطعة نقد معدنية من عملة البتكوين، وبعد ذلك بأيام تمت أول صفقة للعملة بين ناكاموتو وهال فيني.⁵

وبعد التعريف بتاريخ العملات المشفرة، نتقل الى المباحث المتعلقة بالقضايا الشرعية المرتبطة بهذه العملات، على النحو التالي:

الطرح الأولي للنقود الرقمية. (بيع الثمر قبل بدو صلاحه)

عند إطلاق عملات رقمية جديدة، يحتاج المطورون لجمع التمويل لها كما هو الحال في أي مشروع استثماري تقليدي، لذا ابتكرت الطروحات الأولية للعملات الرقمية لتحقيق هذه الغاية يشبه الدكتور سامي السويلم عملية بيع النقود الرقمية في مرحلة التأسيس ببيع الثمر قبل بدو صلاحه، ويشبهه ببيع أصول الشركات (الأسهم) في مرحلة التأسيس بجامع أن الكل لم يصل لمرحلة النضج وما ذكره من دراسة تبين ان 50% من عمليات الإصدار لا تصل لمرحلة النضج ، وقد دلت

3 . Cryptsy CEO Stole Millions From Exchange, Court Receiver Alleges". CoinDesk. August 11, 2016

4 Timothy (12 March 2013). "Major glitch in Bitcoin network sparks sell-off; price temporarily falls ، Lee Arstechnica ".23%. تمت أرشفته من الأصل في 2013-04-22.

5 Joe (19 May 2013). "Here's The Problem With The New Theory That A Japanese Math ، Weisenthal Professor Is The Inventor Of Bitcoin". Business Insider . تمت أرشفته من الأصل في 2013-11-03. اطلع عليه بتاريخ 19 مايو 2013.

على ذلك يبحث أجري في جامعة بوسوتون.⁶

فالنقد حتى تكون له قيمة لا بد أن يحظى بقبول عند مجموعة من الناس، وحتى يحظى لا بد أن تكون له قيمة في ذاته، وهذا لا يتأتى الا بالثقة بمصدر النقد، ومصدر النقد لا زال في مرحلة التأسيس، فمصدر الدعم والثقة غير موجود، ومن ثم سندخل عملية غرر وفحش لا منتهى لها.

يقول نورييل روبيني: " وفقا لشركة ساتيس غروب لاستشارات الطرح الأولي للعملة أن يكون 81% من الطروح الأولية للعملة عمليات خداع من إبداع محتالين، ودجالين، ونصابين يسعون إلى نهب أموالك والفرار بها، ولا عجب أيضا أن يتم تداول 8% فقط من العملات الرقمية المشفرة في البورصة، وهذا يعني أن 92% من هذه العملات كان نصيبها الفشل، ويبدو أن الطروح الأولية للعملة لا تستخدم أي غرض سوى التحايل على قوانين الأوراق المالية الموضوعية لحماية المستثمرين من التعرض للغش"⁷

وإذا كان فقهاء الإسلام يختلفون في بيع الأسهم في الإصدار الأولي، والأسهم تحوي أصولا فكيف بهذه العملات الافتراضية التي لا وجود لها في الواقع، ويمكن تلخيص أهم المفاسد في الآتي:

1- بيع العملة المشفرة في الإصدار الأولي ينتج عنه غرر فاحش.

2- واقع الحال وبحسب الدراسات فإن كثيرا من هذا البيع واقع في مساحة الخطر.⁸

بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه

قاعدة الشرع العامة الانتفاع من التبادل، والوضوح في وصف البدلين، وقد أجمع الفقهاء على عدم جواز بيع الثمر قبل بدو الصلاح بشرط التبقية، لان فيه ضرر على البائع، وقد حدد الفقهاء علامات للنضج والبدو كل بحسب نوع الثمار⁹، وتحريم بيع الثمر قبل بدو صلاحه يتفق مع قواعد الشرع في تحريم الغرر والجهالة.

ثبوت النقد المشفر في الذمة

بحث الفقهاء في باب القيمي والمثلي، ما يصلح أن يكون ثمنا وما لا يصلح، وقد ذكروا شروطا أهمها أنه يمكن أن يثبت في الذمة، وهذا الامر من خصائص الأثمان، لكونها موجودة، أو ممكنة الوجود، فالنقود الأصل وجودها ولا يتصور انقطاعها الا في حالة نادرة، والنادر لا حكم له، والنقود المشفرة أنواع الاغلب منها ليس عام الوجود، فالبتكوين مثلا تنص قواعد الإصدار فيه ان حدود الإنتاج تصل الى 21 مليون قطعة، والمتداول منها حتى أغسطس (2018) 17 مليون وحدة، وهذا التحديد يمنع إطلاق الوجود، وهذه من أهم المشاكل التي تواجه النقود المشفرة.

وقد تحدث الفقهاء في كتبهم عن انقطاع النقود، وقد عرفه الفقهاء بقولهم: "عدم وجود مثل الشيء في الأسواق ولو وجد ذلك المثل في البيوت فإنه ما لم يوجد في الأسواق فيعد منقطعاً"¹⁰ وهذا يدل على أن المعترف في النقود هو السوق،

6. د. سامي السويلم، حول النقود المشفرة. ندوة مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، ص3-4.

7 <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2018/5/16/خدعة-الطرح-الأولي-للمعملة> ، تاريخ النقل : 11/ 2018/10م

8 www.easytradeweb.com/:

9 ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي 2004 م: بداية المجتهد ونهاية المنتصد، القاهرة، دار الحديث، بدون طبعة : 169/3.

10 علي حيدر خواجه أمين أفندي، 1991م. درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب: فهمي الحسيني، دار الجيل الطبعة الأولى، 1/ 108.

والحركة السوقية، واحتمال اختفائها، أو توقف تصديرها بيعها عن المسمى الوظيفي للنقود.

البيع والشراء للبتكوين ليس للنقد

فقد ظهرت في الآونة الأخيرة المتاجرة بالمؤشر، وهذه المتاجرة منتشرة في مؤشرات الأسهم وتتم في البورصات، بأن يبيع المستثمر آخر على آخر وحدات من المؤشر، فأن ارتفع المؤشر كان المشتري مستفيدا وان انخفضت كان خاسرا.¹¹

والمؤشر المالي أداة تقييمية عبارة عن رقم يحسب بطريقة إحصائية معينة للدلالة على الظواهر والمتغيرات على السوق، ويستخدم في تقييم أداء الشركات في السوق وتحليل تأثيرها عليه، وتقوم بإعداده مؤسسات متخصصة تقدمها للمستفيدين منها نظير مقابل مادي، ويشمل كل مؤشر قائمة بالشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية التي تتفق أنشطتها ونسب أصولها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹²

والداخلون في تجارة البتكوين هل قصدهم السلع والبضائع، وينظرون للبتكوين بأنه قيمة تقييم بها السلع، أو ينظرون إليه كسلعة، أو نقد القصد منه المراهنة والمغالبة، هل نحن أمام وظيفة نقدية أم وظيفة قمارية، وهناك ثلاثة مؤشرات تبين أن واقع البتكوين مضاربة ومغامرة :

- 1- الكم الهائل من الإعلانات في وسائل التواصل التي تدعو للمتاجرة بالبتكوين (ك تملك) وليس كنقد.
 - 2- عدم وجود الحاجة والرغبة في الوظيفة النقدية لأن الدول تمتلك نقود محلية.
 - 3- عدم قبول البتكوين في كثير من الدول والأنظمة، والدول التي قبلتها انما قبلتها لتستفيد من الضرائب.¹³
- ونستطيع أن نكتشف هذا عندما ننظر ما هو القصد من استخدام الدولار مثلا، هل هو المتاجرة به كنقد، أو الوظيفة الشرائية بكونه قيم للأشياء، وعندها نكتشف أن البتكوين داخل في مساحة الغرر والقمار، لأن النقود لا بد أن تكون مضمونة القيمة بذاتها أو بغيرها، وسيطا للتداول، قابلة للقبض والنقود الافتراضية ليست كذلك.
- وقد منع الفقهاء التعامل بمؤشرات الأسهم وهي تنتمي لأصل حقيقي فكيف بالعملات المشفرة المجهولة المصدر، والتي ليس لها رصيد، أو وجود ملموس، وقد جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي ما نصه: - التعامل بالمؤشر:
- المؤشر هو رقم حسابي يحسب بطريقة إحصائية خاصة يقصد منه معرفة حجم التغير في سوق معينة. وتجري عليه مبيعات في بعض الأسواق العالمية.
- ولا يجوز بيع وشراء المؤشر لأنه مقامرة بحتة وهو بيع شيء خيالي لا يمكن وجوده. انتهى. مؤشرات الأسهم، وبيع أو شراء المؤشر لا يجوز لأنه مقامرة بحتة.¹⁴

اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي

يعرف الاقتصاد الحقيقي بأنه القطاعات الصناعية والإنتاجية، كذا قطاعات الاستيراد والتصدير، كما تمثل البورصات والأسواق المالية الاقتصاد الوهمي، ومع تزايد النقود الافتراضية ستزداد الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، وهذا الامر

11 د. منصور الغامدي، حكم التعامل بالبتكوين، مركز التميز البحثي في القضايا المعاصرة، المملكة العربية السعودية: ص 7. <https://units.imamu.edu.sa> منشور على شبكة الإنترنت.

12 محمد توفيق زين العابدين، 2016م، التكامل في البنوك الإسلامية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية بالقاهرة _شعبة نظم البنوك الإسلامية رسالة ماجستير تقديم د. كوثر الابجي: ص 53.

13 د. منصور الغامدي، حكم التعامل بالبتكوين: ص 22.

14 مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية 1412هـ - 1992م القرار رقم 7/1/65 .

يعود سلبا على الدول النامية التي تعاني من هشاشة وضعف في بناء هيكلها المالي، وهناك دراسات تشير الى هول التبادلات في الأسواق المالية بخمسين مرة مما عليه في الاقتصاد الحقيقي.¹⁵

الاقتصاد الإسلامي اقتصاد عيني

والشريعة الإسلامية تقوم على الاقتصاد الحقيقي، فإن من قواعدها نقل المال الى السوق، وبناء الشركات وإشراك الطبقة الفقيرة فيه، فقد حرمت الشريعة الربا، ومنعت كثر المال بدون دفع زكاته دلالة أن الأصل في المال أن ينتقل الى شيء واقعي يعود بالنفع على الناس.

وقد وضعت الشريعة ثلاثة شروط لحل الربح، وشرعية المعاملة المالية:

- 1- ان تكون تجارة حقيقية (تحريك السلع والخدمات والمنافع) وهذا ما لا يوجد في العملات المشفرة.
- 2- التراضي المتساوي الناتج عن علم وبيان بعيد عن الغرر والغلط والإكراه، وخاصة الخفاء، والتستر وعدم الوضوح تتميز بها العملات المشفرة.
- 3- ان لا يترتب على المعاملة ضرر، ونسبة الضرر الحال مرتفعة جدا، وقد تضرر الكثير وخسروا جراء الدخول في هذه المعاملة.

غياب الاستقرار في القيمة (التذبذب):

وهذه الخاصية تبعده عن المسمى النقدي كوظيفة وقيمة للسلع

15 الباحث، عبدالله بن سليمان، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية ص 54



نظرة عامة لواقع البتكوين في ثلاثة أشهر من أغسطس الى أكتوبر: 2018م

على مدار الأيام السبعة الماضية، شكل حجم تداول البتكوين مشكلة خطيرة لبقية السوق. وعلى الرغم من أن البتكوين بدأت في تحقيق بعض المكاسب الكبيرة في 8 تشرين الأول/أكتوبر، إلا أن عدم وجود زخم في البتكوين منع السوق من بدء تحقيق مكاسب كبيرة في الاتجاه الصعودي.

وبالنسبة لمعظم شهر تشرين الأول/أكتوبر، فقد كانت البتكوين متحيزة للاتجاه الهبوطي مع ضعف مستوى الدعم عند 6500 دولار، وكان المظهر العام للسوق يوحي بانخفاض نشاط السوق. وأفاد إدوارد مورا، وهو محلل فني في قطاع العملات الرقمية، أن البتكوين قد سجلت أدنى حجم للتداول في عام 2018. وكان الانخفاض غير المتوقع في حجم تداول البتكوين واحداً من أمرين. إما إظهار تشبع البيع في السوق أو ببساطة عدم التداول بسبب عدم اليقين الذي يحيط بالسوق¹⁶.

أسباب تذبذب قيمة العملات المشفرة

ذكر الخبراء السبب وراء تذبذب سعر العملات المشفرة على النحو التالي:

¹⁶ بواسطة فريق عرب بت في أكتوبر 9, 2018 ، [/https://arabbit.net](https://arabbit.net)

1- حجم سوق التداول للعملات المشفرة لا يزال صغيراً، فقد تم تقديره 86 مليار دولار أخذ البتكوين منه 34 مليار دولار، ولو قارنته ببورصة نيويورك وحدها فقيمة الأسهم فيها يصل الى 20 ترليون دولار، فنحن أمام غلة صغيرة أمام فيل عملاق، وهذا الأمر.

2- رفض الحكومات وحالة التخوف العام سببت في هجمة إعلامية مصاحبة لظهور هذه العملة أثرت في قيمتها.
3- تقنينها المعقدة وجعل جمهورها بحقيقتها، وعدم وجود رصيد حقيقي لها، جعلت مكانها في السوق غير مستقرة، ولها سيناريو مختلف عما اعتدت رؤيته في اسواق المال العالمية فالأسهم والعملات التقليدية لا تتحرك دائما بهذه القوة، والتغيرات تكون عادة ضعيفة إلى معقولة، إلا في أوقات الأزمات والتقلبات فيمكنك أن ترى مؤشرات تخسر نصف قيمتها أو أكثر في ساعات.¹⁷

التأصيل الشرعي لوجوب أن تكون العملة مستقرة

من المسلمات العقلية والشرعية وجوب استقرار العملة، لأن العملة معيار في استقرار الأثمان واستقرار الحياة، وهذه المعادلة تتوافق مع مقاصد الشريعة، من حفظ الأموال والانفس، قال الإمام الغزالي رحمه الله - في كتاب الشكر من الإحياء بعد أن تحدث عن صعوبات المقايضة : "فافتقرت هذه الأعيان المتنافرة المتباعدة - السلع - إلى متوسط يحكم بينها بالعدل فيعرف من كل منها رتبته ومنزلته ، فإذا تقررت المنازل وترتبت الرتب علم بعد ذلك المساوي من غير المساوي ، فخلق الله جل وعلا الدراهم والدنانير حاكمين متوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بحما ، فيقال هذا الجمل يساوي مائة دينار ، وإنما أمكن التعديل بالنقدين إذ لا غرض في أعيانها وهما عزيزان في نفسيهما ونسبتهما إلى الأشياء نسبة واحدة فمن ملكهما فكأنه"¹⁸ ويقول الأمام ابن قيم الجوزية : قال - رحمه الله - : "فإن الدينار والدرهم أثمان المبيعات ، والثلث هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال فيجب أن يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض ، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلف لم يكن لنا ثمن"¹⁹

وقد يقول قائل إن النقود الحالية تتعرض للهبوط والكساد، والارتفاع، والجواب أن هذا التذبذب داخل في دائرة الاستقرار فلا تتأثر القيم به، لأنه غالب، ومن أهم خصائص النقود تقييم الديون، فكيف تقييم الديون في عملة يهبط ثلثها، في خلال فترات زمنية متقاربة، فلا يستطيع أحد اليوم ان يستدين بالبتكوين لفترة سنة مثلا، لأن قيمته تتغير تغيرا جذريا انخفاضا وارتفاعا.

خصوصية ولي الأمر في إصدار النقود

تكاد تتفق كلمة الفقهاء السابقين أن صك النقود والعملات من خصوصية ولي الأمر، ومسؤولية الدولة في ذلك لا تقل عن مسؤوليتها حيال أي أمر يتوقف على صلاحه صلاح الدنيا، ومن ثم صلاح الدين. وأي عمل يلحق الضرر بنقود المجتمع مرفوض إسلاميا حتى ولو كان من قبل الدولة نفسها، وعلى الدولة مسؤولية وقاية النقود منه ودفعه إذا وقع ، وأيا كان مصدره يستوي في ذلك الغش والتزوير وتقليل القيمة، والاحتكار والمضاربة وغير ذلك من كل ما يجد من صور وعمليات تلحق الضرر بالعملة ، وما ذلك إلا لأن النقود إذا فسدت فسد اقتصاد المجتمع وفسدت بذلك اجتماعياته، وإذا

¹⁷ <https://www.amnaymag.com/3> -أسباب-وراء-تذبذب-سعر-بيتكوين-بين-الإرت

¹⁸ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، إحياء علوم الدين، بيروت، دار المعرفة: 91/4.

¹⁹ ابن قيم الجوزية، 1991م: إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، 3/401.

صلحت صلح اقتصاد المجتمع وكل جوانبه²⁰.

يقول ابن خلدون وهي وظيفة ضرورية للملك، إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات، ويتقون في سلامتها من الغش بختم السلطان²¹ يقول الإمام أحمد: " لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم في ذلك ركبوا العظام"²² ، ويقول النووي: "إن ضرب النقود من أعمال الإمام"²³ وقد حذر شيخ الإسلام ابن تيمية من المخاطر الناجمة عن شيوع العملات الزائفة ومسئولية الإمام نحوها فقال: "ولهذا ينبغي للسلطان أن يضرب لهم فلوسا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم، من غير ظلم لهم، ولا يتجر ذو السلطان في الفلوس أصلا..". ولا بأن يحرم عليهم الفلوس التي بأيديهم، ويضرب لهم غيرها، بل يضرب ما يضرب قيمته من غير ربح فيه، للمصلحة العامة، ويعطى أجرة الصناعات من بيت المال، فإن التجارة فيها باب عظيم من أبواب ظلم الناس، وأكل أموال الناس بالباطل، فإنه إذا حرم المعاملة بها، حتى صارت عرضا، وضرب لهم فلوسا أخرى، أفسد ما عندهم من الأموال بنقص أسعارها، فيظلمهم فيها، وظلمهم فيها بصرفها بأعلى سعرها.

وأياها فإذا اختلفت مقادير الفلوس، صارت ذريعة إلى أن الظلمة يأخذون صغارا فيصرفونها، وينقلونها إلى بلد آخر، ويخرجون صغارها، فتفسد أموال الناس²⁴

قد ذكر الفقهاء أن فساد النقود دليل على فساد السياسة، قال القاضي أبو يعلى: "وقد كان الفرس عند فساد أمورهم، فسدت نقودهم"، ولذلك لم يجوز الحنابلة -في الرواية الراجحة- إنفاق المغشوشة، فقال أحمد في رواية محمد بن إبراهيم، وقد سأله عن المزيفة فقال: "لا يحل" قيل له: إنه يراها ويدري أي شيء هي؟ قال: "الغش حرام وإن بين" هذا إذا كان الغش بينا أما إذا كان الغش لا يظهر، فلا يجوز رواية واحدة²⁵

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الآتي:

صك العملات وخلق الأوراق النقدية من خصائص الحكم، السلطان، والذي يعبر عنه مدنيا بالدولة وذلك للآتي:

- 1- النصوص المتكاثرة التي توجب على الإمام ضبط السوق، والحفاظ على العملة، منها منع الاحتكار، والغش، والتزوير، والعملات المشفرة طريق للتزوير وغسيل الأموال.
- 2- الحفاظ على التسعير، ومنع المغالاة بالأسعار، والنقود المشفرة لا تستطيع الدولة فرض السيطرة عليها لأنها تتبع القطاع الخاص.

3- مقاصد الشريعة، وقواعدها العامة تمنع العبث بالعملات، وتعد عملية التسعير من المطالب الاستراتيجية للدولة لأنه سبيل للحفاظ على الدين والعقل والبدن، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

الأثر الاقتصادي السلبي للنقود المشفرة

من المتوقع عند انتشار هذه العملة ان تكون هناك آثار اقتصادية سلبية على النحو التالي:

20 د. شوقي أحمد دنيا، المضاربة على العملة وآثارها وسبل لمضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة ، منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة (265/11)
 21 ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي ، المقدمة، ط/ عبد السلام بن شقرون بمصر ص (229)
 22 أبو يعلى: الع محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء الأحكام السلطانية، القاهرة، مكتبة الحلبي، ص 181،
 23 النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي 1991م، روضة الطالبين: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان الطبعة: الثالثة، 2 / 258.
 24 الونشريسي: أبو العباس أحمد بن يحيى المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب (407/6)
 25 أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء الأحكام السلطانية: ص 179-180.

1- زيادة معدلات التضخم الدولي:

لان الإضافة التي تضيفها النقود المشفرة ليست منتجا، وإنما نقودا، تضاف الى النقود الموجودة، فنحن أمام تضخم نقدي دولي، وهذا الأمر سيؤثر على توليد النقود، فالجهاز المصرفي للدول سيتأثر بهذه النقود تأثرا مباشرا، لان هذه النقود جزء منها سيتحول الى نقود رقمية غير محسوبة على الجهاز المصرفي.²⁶

2- التأثير على السياسة النقدية:

تقوم السياسة النقدية على حجم الأصول في البنك المركزي كذا مؤشر الفائدة، وحجم التصدير الذي يغذي الخزينة العامة، وعند وجود عملة اقتصادية خارج نطاق السياسة النقدية يفقد الجهاز المالي توازنه، ولا يستطيع بناء سياسية نقدية واضحة.

3- نقص الطلب على العملات الورقية:

عند اقبال الناس على النقود الافتراضية، لبعض خصائصها الدولية، سينتج عن هذا العزوف عن استخدام النقود الورقية مما ينتج عنه نقص حاد في النقود الورقية، سيؤدي الى اختيار البناء المالي للدولة.²⁷

4- التأثير على سياسة البنك في الائتمان:

من أهم سمات وخصائص البنوك الحفاظ على الائتمان، بأدوات مباشرة وغير مباشرة في ضبط التبادلات الداخلية والخارجية، وهذه السمة ستأثر بالنقود المشفرة على النحو التالي:

- كسرت النقود الافتراضية الحواجز الدولية، ومكنت مستخدميها من اجراء معاملاتهم في سرعة وسرية وجود فائقة، مما يضعف من أداء البنوك المركزية التي تمتلك أدوات معقدة.

- خدمات المدفوعات الالكترونية لا حصر لها ولا تستطيع البنوك التنبأ بحجمها لسريتها ولأنها لا تخضع لها، وهذا الأمر يفقد البنوك المركزية خاصية الائتمان.²⁸

5- عدم وجود اعتراف دولي بها:

لا يوجد نظام مالي يعترف به وقد عللت الكثير من الدول المنع للمفاسد المترتبة عليها كالتهرب من النظام الضريبي، وكونها لا تتوافق مع قوانين الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى أنها تساعد في تهريب الأموال الى الجهات الاجرامية، وتستعمل في غسيل الأموال.

وبناء على هذه الآثار وغيرها بالإضافة إلى ما سبق من التأصيل الخاص بها فإن القول بمنع التعامل بهذه العملة هو الأظهر والأولى، والله أعلم.

نتائج البحث

26 الباحث، عبدالله بن سليمان ، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية (48) units.imamu.edu.sa/r/

27 أحمد جمال الدين موسى، 2003 النقود الالكترونية وتأثير على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، دبي (10-12) مايو: (169)

28 أبو الوفاء فهمي شلش، 2000، الجوانب لتطبيقية في السياسة الالكترونية، النشرة الاقتصادية البنك الأهلي، مصر (43) العدد الأول (ص63)

من خلا ما سبق يمكن الوصول للآتي:

- 1- بيع النقود المشفرة في طرحها الأولي يشبه بيع الثمر قبل بدو صلاحه، لأن نسبة الخطر فيها مرتفعة، وهذا الأمر يؤثر سلبا على الحكم بشريعته.
- 2- من المسائل التي تبعد النقود المشفرة عن النقود الشرعية أنها لا تثبت في الذمة، وذلك لأنها محصورة عددا، والحصر يدل على أنها لا تصلح أن تكون بدلا عن الدين، لأن التحديد يفقدها قوة الوجود.
- 3- من خلال تتبع واقع النقود المشفرة يتبين أن البيع والشراء فيها ليس بيعا للنقد وإنما يبيع للمؤشر، وهذا الحالة تقر بها من القمار والتنافس المحرم شرعا.
- 4- من خصائص النقود الشرعية الثبات والاستقرار، لأنها معيار للقيم، وهذا هو الأصل وما وجد من عدم استقرار فهو خلاف الأصل ويأتي نادرا، بخلاف النقود المشفرة فعد الاستقرار فيها هو الأصل.
- 5- نصوص الائمة ومقتضيات العمل النقدي والسياسي المالي، أن اصدار النقد من خصوصية الدولة، وليس القطاع الخاص والتحكم الشخصي، لان النقد من المطالب الاستراتيجية للدولة.
- 6- من خلال دراسة واقع حال النقود المشفرة يتبين أن النقود المشفرة تدعم القطاع المالي الاقتصادي، وليس الاقتصاد الحقيقي، وهذا الأمر يتنافى من حيث العموم مع قصد الشريعة من تطوير وتقوية القطاع الحقيقي التنموي والصناعي.
- 7- مما يؤيد حرمة النقود المشفرة أن كثيرا من النظم المالية حرمتها، ومنعت التداول بها ومقتضيات الشرع دائما تتوافق مع مقتضيات العقل.

أهم المراجع

- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، 1991م روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت- دمشق، المكتب الإسلامي، - عمان الطبعة الثالثة.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي، المقدمة، مصر، طبعة عبد السلام بن شقرون، بدون تاريخ.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، 1991م. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى.
- أبو الوفاء فهمي شلش، 2000، النشرة الاقتصادية البنك الأهلي، الجوانب لتطبيقية في السياسة الالكترونية، مصر (43) العدد الأول.
- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، 2004م، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، القاهرة، دار الحديث، الطبعة بدون طبعة.
- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة بيروت.

الباحوث، عبدالله بن سليمان ، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية. القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، العدد، 1.

د. سامي السويلم، حول النقود المشفرة. ، ندوة مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة.

الدكتور شوقي أحمد دنيا، المضاربة على العملة وآثارها وسبل لمضاربات على العملة ماهيتها وآثارها وسبل مواجهتها مع تعقيب من منظور إسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، منظمة المؤتمر الإسلامي.

- علي حيدر خواجه أمين أفندي، 1991م. درر الحكام في شرح مجلة الأحكام ، تعريب: فهمي الحسيني الناشر: دار الجيل الطبعة الأولى.

القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، 2000 م. الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية.

مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، 2003، النقود الالكترونية وتأثير على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، جامعة الامارات العربية المتحدة، دبي (12-10) مايو (169)

<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2018/5/16> /خدعة الطرح الأولي للعملة .

<https://www.amnaysmag.com> أسباب وراء تذبذب سعر بيتكوين بين الإرت

.Michael (2007-08-20). "The RSA Cryptosystem: History, Algorithm, Primes" (PDF) ،Calderbank تمت أرشفته من الأصل (PDF) في 13 ديسمبر 2016.

David (1983). "Blind signatures for untraceable payments" (PDF). *Advances in Chaum Cryptology Proceedings of Crypto*. 82 (3): 199–203

Cryptsy CEO Stole Millions From Exchange, Court Receiver Alleges". *CoinDesk*. August 11, 2016.

Timothy (12 March 2013). "Major glitch in Bitcoin network sparks sell-off; price temporarily falls 23%". *Arstechnica*. تمت أرشفته من الأصل في 2013-04-22.

Joe (19 May 2013). "Here's The Problem With The New Theory That A Japanese Math Professor Is The Inventor Of Bitcoin". *Business Insider* -2013-03-11. اطلع عليه بتاريخ 19 مايو 2013.